من الخرطوم إلى لاهاي

حفور زيادة

تزحف الحرب في السودان نحو مدينة الفاشر (عاصمة ولاية شمال دارفور) منذرة بمذابح وجرائم جديدة. فقد استولت قوات الدعم السريع كلّ المناشدات الدولية، والتهديد بالعقوبات، وفرض دول عقوبات على قادتها مع قادة في الحركة الإسلامية السودانية وشركات أجهزة أمنية سودانية. تواصل قوات النائب السابق لرئيس مجلس السيادة، الفريق أول محمد حمدان دقلو، الهجوم على المدينة التي تضمّ عشرات الآلاف من النازحين، الذين فرّوا من الحرب وانتهاكات «الدعم السريع». لكن من فرّوا منه يلحق بهم في آخر المدن المُهمّة، التي ما زالت تحت سيطرة الجيش وقوات حركات دارفور المسلّحة المتحالفة معه. تقدّم قوات الدعم السريع يعني اقتراب حدوث مذابح وانتهاكات، مثلما فعلت هذه القوات في مدينة الجنينة الحدودية مع تشاد، وفي قرى ولاية الجزيرة ومدنها بوسط السودان. وفي العاصمة الخرطوم. وقبلها، ما فعلته في إقليم دارفور نفسه، أيام تحالفها مع الجيش السوداني، وارتكابها الانتهاكات دارتها لمصلحته. وثّقت «هيومن رايتس ووتش» عملية التطهير العرقي التي ارتكبتها قوات الدعم السريع في مدينة الجنينة. وهو توثيق يعطي صورة جيّدة، ومُرسِّخة، لما نتوقعه من وحشية وعنف سيواجَه بهما مواطنو مدينة الفاشر. في مذبحة علنية ينتظرها الجميع. ويعلمون أنها قادمة. في نهاية إبريل/ نيسان 2023، هاجمت قوات الدعم السريع، والمليشيات المتحالفة معها، أحياء مدينة الجنينة، ذات الأغلبية غير العربية. استهدفت «الدعم السريع» المواطنين العزّل بشكل منهجي. فبحسب تقرير «هيومن رايتس ووتش»، استُهدف المراهقون الذكور «بشكل خاص بعمليات القتل. من بين الذين قُتلوا العديد من الأطفال والنساء. ويبدو أيضاً أن قوات الدعم السريع والمليشيات المتحالفة معها استهدفت الجرحى، وكذلك العاملين في مجتمع المسألية، بمن فيهم المحامون والأطباء والمدافعون عن حقوق الإنسان والأكاديميون وقادة المجتمع والشخصيات الدينية ومسؤولون حكوميون محليون». بحسب شهادات أخبر مقاتلو «الدعم السريع» المواطنين أنّ الأرض لم تعد ملكهم، وأنّ عليهم أن يغادروا، لأنّ الأرض التي يعيشون عليها أصبحت «ملكاً للعرب، ويجب ألا يكون فيها عبيد» (!). على حد تعبير الناجين من مذبحة الجنينة. يكشف تقرير «هيومن رايتس ووتش» أنّ جنود الجيش السوداني في الجنينة احتموا بثكناتهم «غير قادرين أو ربما غير راغبين في حماية السكان». ويرصد التقرير ما حدث للمواطنين عقب بداية النزوح الجماعي من المدينة. إذ استهدفت قوات الدعم السريع المدنيين الفارّين وقتلت منهم كثيرين. حتّى الألف الذين قرّروا الفرار إلى شمال المدينة للاحتماء بحامية الجيش، في مسيرة طولها كيلومترات، هاجمهم مقاتلو الدعم السريع. قتل في هذا الهجوم حوالي ألف مواطن أعزل. يحكي أحد الشهود (صبي في سن 17 عاماً) كيف جمع مقاتلو «الدعم السريع» الأطفال، وأطلقوا عليهم النار، ثمّ ألقوهم في النهر. ترصد التقارير الدولية عمليات القتل على الهُويّة، والتطهير العرقي، وتعذيب المعتقلين، وتصفية الأسرى، والاغتصاب. ورغم ذلك، يبشّر قائد قوات الدعم السريع بقرب نهاية الحرب لمصلحة الشعب السوداني، ولمصلحة قواته (!) بحسب الأمم المتّحدة، قتل ما بين 10 آلاف و15 ألف شخص في مدينة الجنينة في العام 2023. جرائم بشعة، مع تململ دولي من عدم وصول حرب السودان إلى أيّ نقطة انفراج. ومع توالي العقوبات الدولية تبدو تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي قريبة جداً. رغم الشكاوى المتعدّدة من عدم تعاون الحكومة العسكرية في السودان، منذ انقلاب 25 أكتوبر (2021). فبعكس الحكومة المدنية الانتقالية، لم يتعاون الجيش مع المحكمة، حتّى بعد الحرب، انشغل بتوجيه التهم القانونية للسياسيين المدنيين، والتصريحات ضدّ «إيغاد» و«الاتحاد الأفريقي» وبعثة الأمم المتّحدة وكينيا ودولة الإمارات، وغيرها. لكنّه لم يحاول التعامل مع «المحكمة الجنائية»، فهو يعلم أنّ تورط حليفه القديم في محكمة دولية قد لا ينتهي بشكل جيد. لكن، قد لا يكون تعاون الحكومة العسكرية ضرورياً للمجتمع الدولي إذا ما قرّر القيام بمهمّة حماية المدنيين، وهي مهمّة، رغم جلالها، لم تنجح فيها القوات الأممية في أغلب البلدان. إنّما جعلت الأمور أسوأ. هكذا تواصل خيارات السودانيين الانكماش، من دون أمل واضح في القريب.

من المدعو للتعويض على غزّة؟

محمود الريماوي

يمثّل المؤتمر الدولي للمانحين، الذي احتضنته الكويت في يوم الاثنين الماضي (11 مايو/ أيار الحالي)، أوّل استجابة إنسانية في هذا المستوى لمواجهة الكارثة التي تحيق بقطاع غزّة نتيجة إصرار حكومة بنيامين نتنياهو على مواصلة الفتك بالمدنيين، وتدمير مظاهر العمران، وتقويض كلّ الخدمات الأساسية. وقد شاركت مؤسّسات كويتية، ومؤسّسة قطر الخيرية، ومؤسّسة الإغاثة التركية، ومنظّمة الإغاثة الإسلامية، ومؤسّسة الخير في بريطانيا، إضافة إلى جهات حكومية ومنظّمات خيرية إنسانية، في المؤتمر، الذي نظّمته الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. وقد تعهّدت الجهات المانحة المُشاركة بتقديم 2,7 مليار دولار لدعم القطاع المنكوب، ولم يفوّت المؤتمر الدعوة للتدخل العاجل لوقف الكارثة المستمرّة، خصوصاً مع التطورات في منطقة رفح على الحدود مع مصر.

والراجح أنّ انطلاق هذه المبادرة سوف يُحفّز على مبادرات وجهود إقليمية ودولية، وبالذات من دول شقيقة وصديقة، وواقع الحال أنّ فتح ملفّ المِنَح وإعادة البناء والإعمار يثير تساؤلاً في غاية الوجاهة والإلحاح، وهو: ما حجم التعويضات الواجبة على مرتكب الإبادة والتطهير العرقي لإعادة بناء ما هدمه هذا المعتدي؟ ففي السابقة الأوكرانية جُمّدت أموال روسية طائلة في بنوك ومؤسّسات مالية غربية، على أنْ تستخدم هذه الأرصدة في إعادة إعمار أوكرانيا في حال رفضت موسكو أداء تعويضات عادلة لكييف. والواضح أنّ سراعاً مريراً سوف ينشأ بين روسيا ودول غربية في اليوم التالي لنهاية الحرب في حال تمسّكت أوكرانيا، ومعها دول غربية، بمطلب التعويضات. المطلوب في هذه الأونة يتعين أن يتركّز على وقف الشهية المفتوحة للقتل والتدمير التي تتملّك العصابة الحاكمة في تل أبيب، وبذل كلّ الضغوط الممكنة والواجبة لردع هذا الكيان المارق، ومنعه من مضاعفة الكارثة، التي يسعّيها بنيامين نتياهو بـ«النصر التام»، إذ إنّ المقصود، كما تدلّ الشواهد من تبجّح هذا الشخص، هو «النصر التام على الحياة والأحياء في القطاع»، علاوة على أنّ إنقاذ المدنيين من عائلات وأفراد هي المُهمّة الأولى والعاجلة التي تتقدّم أيّ مُهمّة أخرى.

إذ إنّ حجم الدمار هائل وشامل، وهو ما يتطلّب إعادة بناء مدن وبلدات بصورة كاملة، بما في ذلك الوحدات السكنية، ما يقتضي رصد عشرات المليارات لهذه المُهمّة الشاقة والجليلة. وقد تشمل المبادرات على هذا الصعيد دولاً ضالعة في حرب الإبادة، لتبييض صفحاتها السوداء، وفي مقدّمتها الولايات المتحدة، التي تعترف، على لسان رئيسها، بأنّ أسلحتها التي زوّدت بها دولة الاحتلال فتكت بالمدنيين، ومع ذلك «فلا خط أحمر في العلاقات الأميركية الإسرائيلية»، على ما قال وزير الخارجية أنتوني بلينكن، وبمعنى أن فظائع تل أبيب، أيّا كانت، مغفورة سلفاً. لكنّ الجهد المطلوب في هذه الأونة يتعين أن يتركّز على وقف الشهية المفتوحة للقتل والتدمير التي تتملّك العصابة الحاكمة في تل أبيب، وبذل كلّ الضغوط الممكنة والواجبة لردع هذا الكيان المارق، ومنعه من مضاعفة الكارثة، التي يسعّيها بنيامين نتياهو بـ«النصر التام»، إذ إنّ المقصود، كما تدلّ الشواهد من تبجّح هذا الشخص، هو «النصر التام على الحياة والأحياء في القطاع»، علاوة على أنّ إنقاذ المدنيين من عائلات وأفراد هي المُهمّة الأولى والعاجلة التي تتقدّم أيّ مُهمّة أخرى.

وبالرجوع إلى انطلاق هذه المبادرة سوف يُحفّز على مبادرات وجهود إقليمية ودولية، وبالذات من دول شقيقة وصديقة، وواقع الحال أنّ فتح ملفّ المِنَح وإعادة البناء والإعمار يثير تساؤلاً في غاية الوجاهة والإلحاح، وهو: ما حجم التعويضات الواجبة على مرتكب الإبادة والتطهير العرقي لإعادة بناء ما هدمه هذا المعتدي؟ ففي السابقة الأوكرانية جُمّدت أموال روسية طائلة في بنوك ومؤسّسات مالية غربية، على أنْ تستخدم هذه الأرصدة في إعادة إعمار أوكرانيا في حال رفضت موسكو أداء تعويضات عادلة لكييف. والواضح أنّ سراعاً مريراً سوف ينشأ بين روسيا ودول غربية في اليوم التالي لنهاية الحرب في حال تمسّكت أوكرانيا، ومعها دول غربية، بمطلب التعويضات. وكما هو الحال في غزّة، فإنّ الأولوية الماثلة في موسكو وكييف هي وقف الحرب على نحو يرضي الطرفين، ولو بعض الرضا. كذلك الأمر في الحرب على غزّة، فالأنظار ستتجّه إلى الطرف القائم بالتدمير، لدعوته إلى وقف حربه هذه أولاً، ثم مطالبته بتقديم تعويضات مناسبة للقطاع غزّة، مع الأخذ بالاعتبار أنّ حياة عشرات الآلاف من المدنيين الأبرياء الذين أزهقت أرواحهم لا تُقدّر بثمن. وفي منطقتنا، ثمّة سابقة تمثّلت في إنشاء صندوق لمتضرّري الكويت من أموال النفط العراقي وبإشراف الأمم المتحدة، وذلك بعدما اجتاح نظام صدّام حسين البلد «الصغير»، والحق فيه أضراراً هائلة. أمّا في الحرب الصربية على أقاليم البوسنة والهرسك وكوسوفو، فإنه لم يُقبَض للضحايا وذويهم الإفادة من أيّ تعويضات تذكر، غير أنّه عُوقِب بفرض عقوبات على المعتدين، تمثّلت في سوق مُجرمي الحرب إلى هيئات قضائية دولية. ومعلوم أنّ مداولات الجنائية الدولية تفتح الباب أمام إمكانية توقيف مُجرمي الحرب في تل أبيب، وهو ما أثار ثائرة مهووسين في الكونغرس، قاموا بتوجيه تهديدات علنية بالانتقام إلى قضاة «الجنائية الدولية» في حال أصدروا هذه الأوامر. أمّا إدارة جو بايدن، فما انفكّت عن السعي لغسل دماء الضحايا ونفي تهمة الإبادة الجماعية عن حلفائهم في تل أبيب، وذلك مخافة أن تشمل التهمة الضالعين في هذه الحرب، ممّن يقفون على رأس مؤسّسات الكونغرس والبنتاغون ووزارة الخارجية، وكذلك البيت الأبيض.

السابقة الخطيرة في اقتراف حرب إبادة من دون تبعات، ستحفّز جهات وأطرافاً أخرى في عالمنا على تكرار هذه الفظائع

إنّه لأمر مقيت بجافي كلّ منطق أن تواصل دول أو هيئات في عالمنا التعامل مع شخص مثل بنيامين نتنياهو على أنّه شخصية مسؤولة أو سياسي «رفيع المستوى» أو رئيس لحكومة، بعدما شنّ، بصفاقة منقطعة النظير، حملةً دمويةً ضدّ الحياة والأحياء في غزّة، وما زال يرفض وقف حربه المسعورة، وكذلك الحال مع وزير حربه يوآف غالانت، وبقية أركان حكومته، ومجلس حربه. ومن البديهي أن تُطالب الدولة المارقة بوقف الحرب، ثمّ بأداء تعويضات مناسبة لإعادة بناء قطاع غزّة، فيُجمع خبراء على أنّ الكلفة تراوح على الأقلّ بين أربعين وخمسين مليار دولار. وإذ تتوجّه أنظار كثيرين إلى دول خليجية كي تساهم، عقب إيقاف الحرب، في جهود الإغاثة والإعمار، فمَمّا لا مراء فيه أنّ هذه الدول ليست بحاجة إلى مثل هذه الدعوات، فلطالما بادرت وساهمت على مدار عقود في دعم مؤسّسات وشعب فلسطين، غير أنّ الظرف الحرج الحالي يقضي أن تنضمّ هذه الدول الشقيقة إلى مطالبة الطرف المُعتدي بأن يُؤدّي، هو أولاً، التعويضات الواجبة، وبالتعاون مع شريكه في واشنطن، الذي يؤازره في ارتكاب موبقات حربية ذات نسق إرهابي. أجل، قبل أيّ طرف آخر، فإنّ الطرف القائم بحرب التطهير العرقي هو المناط به تأدية التعويضات، مستعيناً بالأخ الأكبر في واشنطن، وسوى ذلك، فإنّ هذه السابقة الخطيرة في اقتراف حرب إبادة من دون تبعات سياسية وقانونية، ستحفّز جهات وأطرافاً أخرى في عالمنا على تكرار هذه الفظائع، مستهدية بالسابقة الإسرائيلية في تدمير مدن وبلدات ومُخيّمات بأكملها، ومعها المستشفيات والمدارس والجامعات والمعابد والحدائق والمقابر، ومراكز الأمم المتّحدة.

(كاتب من الأردن)

كاريكاتير — كارتون موقعنت

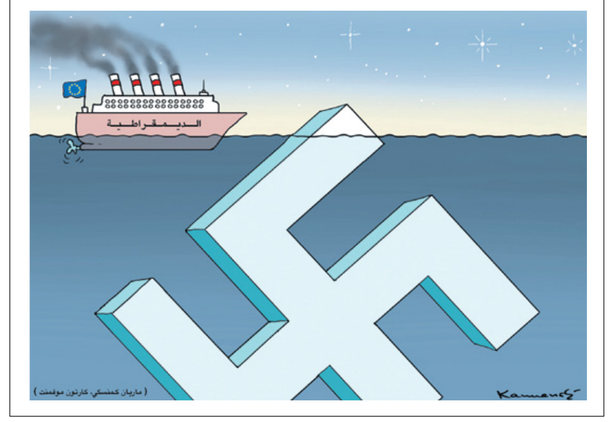

القمم العربية والمصطلحات المفارقة للواقع

سوسن جميل حسن

غالباً ما تُصاغ جُمَل أو مفرداتٌ من قبل السلطة النافذة، التي يبدها مقاليد الحكم وإدارة الدولة والمجتمع، تُحمّلها ما تريد من معانٍ تتشكّل مصطلحاتٍ ومفاهيمَ تدخل الوعي الجمعي وتستقرّ فيه، وغالباً ما يكون الإعلام هو الأداة الأكثر فعّالية، ثمّ تصبح هذه المفاهيم والمُصطلحات، خاصّة لدى الأنظمة الشمولية، في مرتبة من الرهبة والقداسة تكاد تضاهي الكُتب المُقدّسة أو الأحاديث الشريفة أو الأقوال والحكم المأثورة، تُكرّر من دون وعي أو تفكير، بل مُجرّد التفكير فيها يعدّ خيانة، في بعض الأحيان، لانتماء والوطنية. هكذا نشأت وتربّت أجيال في منطقتنا العربية، بمناسبة انعقاد جلسات مؤتمر القمّة العربية الـ 33 في البحرين، التي صدر عنها بيانٌ ختامي في 16 من الشهر الحالي (مايو/ أيار)، تحضر إلى الوعي بعض هذه المفاهيم، منها على سبيل المثال «الصراع العربي الإسرائيلي»، هذا المصطلح الذي أكل من أكبادنا وأعمارنا فيما مضى، منذ قيام إسرائيل دولةً محتلّة. هذا الصراع حظي سابقاً بما يُغذّيه ويؤجّجه ويمنحه معنى خاصّاً، في مرحلة احتدام الفكرة القومية والهُوِيّة القومية، وبروز الصهيونية حركةً مغالية في قوميتها «الخاصّة»، بالإضافة إلى القومية العربية. هذه المرحلة التي شهدت، على الأقلّ، حربيْن كبيرتيْن بين إسرائيل والدول العربية منذ النكبة، ازدهرت فيها الخطابات القومية تأجيج المشاعر والحشد العاطفي، من أجل «المعركة المفتوحة» مع هذا الكيان الغاصب، وصارت قضية الصراع العربي الإسرائيلي أمّ القضايا، وبوصلة الاتجاه نحو مركز القومية العربية، في وقت كانت معظم الدول العربية قد حصلت على استقلالها على التوالي، ولم تستطع الشعارات والأماني والخطابات، والوعود بغد مشرق قائم على أعمدة النهضة من تحقيق جزء يسير من تطلعات الشعوب العربية، بعد ابتلاء معظمها بأنظمة عسكرية أو ديكتاتورية، أجهضت حلم النهضة، ودفعت المجتمعات إلى حالة من الركود، تاركةً إياها تواجه إفقاها المسدود، مرتمية في أحضان أيّ فكر يمنحها الملاذ والأمان.

ألت تلك الحروب القائمة على هذا الصراع اتفاقات وقف إطلاق نار بعد حرب أكتوبر (1973). تلتها اتفاقات سلام بين إسرائيل ومصر في عام 1979، مما أدى إلى انسحاب إسرائيل من شبه جزيرة سيناء، وإلغاء نظام الحكم العسكري في الضفّة الغربية وقطاع غزّة، لصالح الإدارة المدنية الإسرائيلية، وبقي الجولان مُحتلاً من إسرائيل، وبقيت مشكلة القدس الشرقية، المُعترف بها عاصمة للدولة الفلسطينية، عالقة بين ضرورتها مطلباً للفلسطينيين وحقيقة كونها مطمعاً لإسرائيل، تتمادى وتمدّ إليها، ولم تكفّ عن بناء المستوطنات وتهجير الفلسطينيين إلى اليوم. وتتابعت القمة العربية بعد تأسيس الجامعة العربية، منذ أولاها في عام 1946، إلى اليوم، حتّى أصبحت 33 مؤتمر قمة، ولم تغب القضية الفلسطينية عن إحداها، قضية مركزية، كانت الدول المُلتئمة في هذه المؤتمرات تدين وتشجب وتستنكر وتدرج التوصيات في بياناتها الختامية، من دون أن يؤثّر ذلك في الواقع على الأرض. منذ النكبة أنشئ مصطلحان توزّعت الدول العربية بينهما، دول المواجهة ودول الممانعة، مصطلحان حملا بداية معنى التقسيم الجغرافي، إنّما بقيت الخطابات تصبّ في خانة مناهضة الاحتلال الإسرائيلي وقضية فلسطين، قضية تخصّ العرب مجتمعين. لكن بعد اتفاقية السلام، التي أبرمها الرئيس المصري الراحل أنور السادات مع إسرائيل في عام 1979، برزت الخلافات التي كانت مطمورة تحت رماد الحروب السابقة، وتوسّعت دائرة الاختلاف في الفهم والتوجّه، وراحت الشعوب العربية تزرح تحت أنظمة سياسية وعقائدية أو أيديولوجية متباينة، تتعقد تحالفاتها مع قوى خارجية هي في الأساس متصارعة، وراح الإسلام السياسي يكبر، وتزداد قاعدته الشعبية في غالبية المنطقة العربية، في مقابل الأنظمة العسكرية أو التي ادعت الاشتراكية والعلمانية، فتجمّع خبراء على أنّ الكلفة تراوح على الأقلّ بين أربعين وخمسين مليار دولار. وإذ تتوجّه أنظار كثيرين إلى دول خليجية كي تساهم، عقب إيقاف الحرب، في جهود الإغاثة والإعمار، فمَمّا لا مراء فيه أنّ هذه الدول ليست بحاجة إلى مثل هذه الدعوات، فلطالما بادرت وساهمت على مدار عقود في دعم مؤسّسات وشعب فلسطين، غير أنّ الظرف الحرج الحالي يقضي أن تنضمّ هذه الدول الشقيقة إلى مطالبة الطرف المُعتدي بأن يُؤدّي، هو أولاً، التعويضات الواجبة، وبالتعاون مع شريكه في واشنطن، الذي يؤازره في ارتكاب موبقات حربية ذات نسق إرهابي. أجل، قبل أيّ طرف آخر، فإنّ الطرف القائم بحرب التطهير العرقي هو المناط به تأدية التعويضات، مستعيناً بالأخ الأكبر في واشنطن، وسوى ذلك، فإنّ هذه السابقة الخطيرة في اقتراف حرب إبادة من دون تبعات سياسية وقانونية، ستحفّز جهات وأطرافاً أخرى في عالمنا على تكرار هذه الفظائع، مستهدية بالسابقة الإسرائيلية في تدمير مدن وبلدات ومُخيّمات بأكملها، ومعها المستشفيات والمدارس والجامعات والمعابد والحدائق والمقابر، ومراكز الأمم المتّحدة.

(كاتب من الأردن)

صار المطلوب أن تقوم المنطقة على أسّس دينية تستبطن بذور الصراع البيني، وبذور الصراع مع إسرائيل، على أساس ديني

أو الزعماء، فكلّ دولة من دول الممانعة، وجبهة «الصمود والتصدي»، لديها ما يفيض عنها من أسباب البؤس والحاجة إلى الدعم كي تستطيع النهوض، وغيرها من الدول العربية الغارقة بمشاكلها وحروبها أيضاً، عدا الخلاف حول الجهة الأكثر عداء للدول العربية، فبعضها يعدّ إيران هي الأكثر أهمّية في العداء، وبعضها يراها إسرائيل، أقلّه نظرياً في الظرف الحرج الحالي يقضي أن تنضمّ هذه الدول الشقيقة إلى مطالبة الطرف المُعتدي بأن يُؤدّي، هو أولاً، التعويضات الواجبة، وبالتعاون مع شريكه في واشنطن، الذي يؤازره في ارتكاب موبقات حربية ذات نسق إرهابي. أجل، قبل أيّ طرف آخر، فإنّ الطرف القائم بحرب التطهير العرقي هو المناط به تأدية التعويضات، مستعيناً بالأخ الأكبر في واشنطن، وسوى ذلك، فإنّ هذه السابقة الخطيرة في اقتراف حرب إبادة من دون تبعات سياسية وقانونية، ستحفّز جهات وأطرافاً أخرى في عالمنا على تكرار هذه الفظائع، مستهدية بالسابقة الإسرائيلية في تدمير مدن وبلدات ومُخيّمات بأكملها، ومعها المستشفيات والمدارس والجامعات والمعابد والحدائق والمقابر، ومراكز الأمم المتّحدة.

(كاتب من الأردن)

من فعاليات القمة العربية الأخيرة التي عقدت في البحرين، 16 مايو/ أيار الجاري
(مازن مهدي / فرانس برس)

عندما يحاصر لوبيز الأسد في جنوب سورية

أيمن الشوفي

لا تنفع المقارنة بين بشّار الأسد وفرانسيسكو سولانو لوبيز (رئيس باراغواي بين 1862-1870)، رغم وجود تقارب مُؤكّد في البنية التشريحية لدماغيهما، ووجود تقارب آخر في الجانب السيكوباتي المُظلم في شخصيتهما، لكنّ بشّار الأسد بمقدوره مجابهة كلّ تلك المقارنة بلا تردّد، ودحر لوبيز في أيّ سباق تنافس افتراضي قد ينشأ بينهما على استقدام الخراب، ومن ثمّ تعميمه، وبالتالي يستطيع رئيس النظام السوري التمسّك هنا بأدلّة دامغة تتيحُ له البرهنة على تفوّقه المُؤكّد ذاك.

فكلّ ما فعله «لوبيز» للسيكن لا يتعدّى كونهُ قطع شوطاً مُهمّاً في التجريب الساحب والعسكري، حين خاض حرباً بلا مناسبة مُقنعة تُجيزها، أو مبررات كافية لافتعالها ضدّ جيرانه الثلاثة، البرازيل والأرجنتين، والأوغواي عام 1864، وكانت نتائجها تدمير باراغواي بالكامل، وهلاك 90% من الذكور فيها، ومقتل مُبدع تلك الحرب في آخرها عام 1870، بينما نجد كيف أبدع نظيره السوري بشّار الأسد، بعد ذلك بنحو قرن ونصف قرن من الزمن، حين اعتنق مذهباً إبداعيّاً في التجريب قلّ نظيره، ومذهبه ذاك لم يتجلّ فقط في تدمير سورية وتهجير أكثر من نصف سكانها، بل وبمنح تذاكر إقامة دائمة لأربعة احتلالات مباشرة، بكلّ ما تتضمّنه من أنظمة وصاية وانتداب فعلية، وأخرى خفيّة. إذاً، تتعثر سورية ببشّار الأسد، فلا تنهض، يظلّ محجر عثرتها الدائم، وتبقى تعاني معه من عذابات سقطتها الكبرى، تلك التي بدأت عام 2011، ولا تزال قائمة حتّى الآن. وذلك بمعيار حقيقي وكلّي، إيّ ليس سقوطاً مجازيّ الدلالة، بما يتضمّنه معنى السقوط من مرجعيات سياسية واقتصادية واجتماعية تؤكّد حدوثه.

ثمّ إن لوبيز لم يُعمّر سوى ثماني سنوات في رئاسة باراغواي، بينما نجد أنّ بشار الأسد يتراس النظام السوري منذ ربع قرن، وهذه نقطة تفوّق جديدة تُحسب له، بالإضافة إلى الموقع الجيوسياسي لسورية، وهو موقع بالغ الأهمية أتاح لرأس النظام أن يعرضه في سباق مزاد سياسي دائم، وفي أحيان كثيرة في سياق ابتزاز سياسي للدول الكبرى، ودول الإقليم المحيط، وهذا الذي لم يُوفره موقع باراغواي الجيوسياسي للوبيز، المندفع وغريب الأطوار. كذلك يستطيع بشّار الأسد الاستناد إلى جدار من المراوغة المحسوبة، ويستطيع كذلك إتقان الاختباء خلف مساحات مكشوفة من البراغماتيّة الخالصة، وهذا الذي لا نجده عند لوبيز لدى استعراض سيرته الذاتيّة. لكن ليس من الصعب الإمساك برأس النظام السوري متنكّراً بقناع إصلاحي مرّات عديدة، ربما آخرها حين ظهر في الاجتماع الموسّع للجنة المركزية لحزب البعث، الذي انعقد في قصر المؤتمرات على مشارف العاصمة دمشق مطلع الأسبوع الأول من شهر مايو/ أيار الحالي، وجرى انتخابه أميناً عاماً لحزب البعث، في الوقت الذي يدّعي فيه ضرورة التوجّه نحو إبعاد حزب البعث عن السلطة ومؤسساتها، فما يريده بشّار الأسد من السلطة هو السلطة نفسها، كاملةً غير منقوصة كما ورثها عن أبيه، وله أن يدّعي خلاف ذلك، ولإخرين حريّة تصديقه أو تكذيبه، وكلّ ما عليهم فعلهُ هو إخضاع سلوكه السياسي المُشين في حقّ سورية إلى مقياس النتائج على الأرض. وعلى الأرض، يرسل بشّار الأسد تعزيزات عسكرية وأمنية إلى السويداء جنوبي سورية، ارتسالٌ عديدة منها شُوهدت وهي تتمركز في نقاط عسكرية مثل مطاري خلخلة والثعلة العسكريين، وأخرى تعزّزت بها بعض الأفرع الأمنية التابعة للنظام، وهي على أيّ حال تعزيزاتٌ لم تُرسل بغرض الاستجمام، أو لكي تسترق النظر إلى ساحة التظاهر وسط المدينة، بحيث ترتادُ وجوهُها ذاك تاويلاتٌ مختلفة، بعضها تصرفهُ بنوك القلق العام على أنّه خطوةٌ تمهيدية يريدُ من ورائها نظامُ دمشق زرع الخوف داخل حراك السويداء، أو ربما استهدافه بصورة غير مباشرة، كان يفتعل اشتباكاً درزيّاً - درزيّاً، ثمّ يتدخّل بتلك التعزيزات لفضّه، وبالتالي إنهاء الحراك السياسي الحالي، ولديه لأجل ذلك عصاباتٌ محلّية معروفةٌ تُخدمه، وجميع مكوناتها من الدروز، إلا أنّها تتبع في ولائها جهاز الأمن العسكري، الخاضع بدوره إلى النفوذ الإيراني، ويمكن لتلك العصابات أن تشتبك مع المتظاهرين، وبالتالي ستدخل في اقتتال حتميّ مع الفصائل المسلحة القريبة من الحراك، والداعمة له، وإن حدث ذلك، فستكون لمزاعم النظام بأنّه يريد إعادة الأمان إلى الجنوب عموماً، والسويداء خصوصاً، قيمةٌ من الناحية الإجرائية، لكنّ نتائج ذلك الصدام الأعمى قد يصعب احتواؤها، أو حتّى التكهن بمدى اتساع ملاتها، وربما لن يجنّ من ورائها بشّار الأسد سوى ما جناه لوبيز من وراء حربه الخرقاء على جيرانه.

(كاتب سوري)

ما يريده بشّار الأسد من السلطة هو السلطة نفسها، كاملةً غير منقوصة كما ورثها عن أبيه، وله أن يدّعي خلاف ذلك

الشعبوية واللاجئون السوريون في لبنان

ياسل. ف. صالح

وصل تعامل الجهات الرسمية والسياسية والحزبية اللبنانية مع ملفّ اللاجئين والنازحين السوريين إلى درك لم يصل إليه من قبل، فهو بالإضافة إلى الطريقة العشوائية، التي لطالما اعتمدتها السلطات اللبنانية في التعامل مع الملفّ من دون مراعاة أيّ حساسية في معالجة ملفّ حسّاس كهذا، وصلت الطروحات الشعبوية، أخيراً، إلى نقطة لم يعد معها ضرر عشوائيتها وقصورها يطاول الملفّ والقضية فحسب، بل أصبح يطاول، حتّى أيّ إمكانية جدّية للمعالجة في المُقبل من الأيام. فالتفكير القاصر أوصلنا، اليوم، إلى نقمة شعبية متدحرجة ضدّ اللبنانيين والسوريين، نقمة تخذّيت إمكانيات غليانها منذ أيام، حين دعا الأمينُ العام لحزب الله، حسن نصر الله، الحكومة اللبنانية إلى تسهيل أمر هجرة اللاجئين إلى الغرب تجاه أوروبا. لعلّه من المُجدي، في هذا المكان بالتحديد، التذكير بالقضية الأساس، وهي أنّ نصر الله وحزبه، ومن برمي السوريين في البحر، والاستثمار على ظهرهم، ولو بلغة وتعابير مخفّفة، أولئك اللاجئين أنفسهم. وهو تذكير يريح القول، إذ يمكن اختصار القضية بأكملها في شروطها الأولى، التي تقول، إنّ انسحاب قوات الحزب وإيران، وحلفائهما من سورية، يفسح المجال المنطقي، وبدا بتعبيد الطريق العملاني أمام دعوة السوريين للعودة إلى بلادهم، إذا ما تخطّى حزب الله ذلك، في اتفاق واضح ترجمه بدعوة الحكومة اللبنانية للسمسرة على ظهر اللاجئين، والإمعان في ابتزاز أوروبا بملفّ يحتاج حلولاً تقنية وعلمية، تتمتّع بحسّ عالٍ من المسؤولية والإنسانية والسياسية، والأخلاقية قبل كلّ شيء. أمّا في المقلب الآخر، فلطالما عملت السلطات اللبنانية على التغطية على هذا النوع من القضايا الشائكة والحسّاسة، بالعمل على حرف الأنظار عن النقطة الأساس، وتتمثّل، في هذا الملف، بانسحاب الحزب من سورية، لتعود وترمي الأمر في غرفة العناية الشعبية عرضة للمقاربات والمزايدات البينية والفوقية العنصرية والشوفينية كافّة، التي تزيد المشكلة تأزّماً، بينما تعمل هي في الخفاء على استثمار الأزمة، وليس معالجتها، لا سيّما أنّ تاريخ الأحداث والصراع السائد، اليوم في المنطقة، قد تخطى ذلك، إذ تحوّلت حلول المبارحة أزماتِ اليوم، فضلاً عن أنّ كفّة التأزيم الإقليمي تحتاج، أولاً، وأخيراً، إلى المساهمة الجدّية في وقف التأزيم الداخلي، في هذا الملفّ وفي غيره، بطرق علمية وعقلانية أيضاً، وأيضاً، ولذلك، فإنّ البحث الممكن والمجدي، اليوم، في ظلّ هذا الانسداد التامّ أمام كلّ المفاتيح، بسبب تأزم الوضعين الداخلي والدولي، يلزم نصر وقفية فحسب، بل أصبح بطاول، حتّى أيّ إمكانية جدّية للمعالجة في المُقبل من الأيام. فالتفكير القاصر أوصلنا، اليوم، إلى نقمة شعبية متدحرجة بين اللبنانيين والسوريين، نقمة تخذّيت إمكانيات غليانها منذ أيام، حين دعا الأمينُ العام لحزب الله، حسن نصر الله، الحكومة اللبنانية إلى تسهيل أمر هجرة اللاجئين إلى الغرب تجاه أوروبا. لعلّه من المُجدي، في هذا المكان بالتحديد، التذكير بالقضية الأساس، وهي أنّ نصر الله وحزبه، ومن برمي السوريين في البحر، والاستثمار على ظهرهم، ولو بلغة وتعابير مخفّفة، أولئك اللاجئين أنفسهم. وهو تذكير يريح القول، إذ يمكن اختصار القضية بأكملها في شروطها الأولى، التي تقول، إنّ انسحاب قوات الحزب وإيران، وحلفائهما من سورية، يفسح المجال المنطقي، وبدا بتعبيد الطريق العملاني أمام دعوة السوريين للعودة إلى بلادهم، إذا ما تخطّى حزب الله ذلك، في اتفاق واضح ترجمه بدعوة الحكومة اللبنانية للسمسرة على ظهر اللاجئين، والإمعان في ابتزاز أوروبا بملفّ يحتاج حلولاً تقنية وعلمية، تتمتّع بحسّ عالٍ من المسؤولية والإنسانية والسياسية، والأخلاقية قبل كلّ شيء. أمّا في المقلب الآخر، فلطالما عملت السلطات اللبنانية على التغطية على هذا النوع من القضايا الشائكة والحسّاسة، بالعمل على حرف الأنظار عن النقطة الأساس، وتتمثّل، في هذا الملف، بانسحاب الحزب من سورية، لتعود وترمي الأمر في غرفة العناية الشعبية عرضة للمقاربات والمزايدات البينية والفوقية العنصرية والشوفينية كافّة، التي تزيد المشكلة تأزّماً، ونقل الوضع العام إلى حالة من التردّي بلا حدود.

اليمين الأوروبي المُتطرّف والانتخابات البرلمانية

بشير البكر

الانتخابات البرلمانية الأوروبية المُقرّرة في السادس من الشهر المُقبل (يونيو/ حزيران)، هي المقياس الفعلي لمدى قوّة اليمين الأوروبي المُتطرّف، الذي يتقدّم خطوات سريعة نحو حكم القارة. وهو يتولّى السلطة كاملة في المجر وإيطاليا وبولندا، ويشارك بنسبة منها في فنلندا والسويد وسويسرا. ويواصل الهجوم لاحتلال الصدارة في كلّ من فرنسا وألمانيا، اللتين تمثّلان رأسي قاطرة الاتحاد الأوروبي. وعلى هذا، تبدو الاستحقاقات الانتخابية المُقبلة في هذين البلدين مهمةً جدّاً، ويمكن لها أن تشكل انعطافةً تاريخية، ومحطّةً تحوّل تنقل هذه المنطقة نحو مرحلة مختلفة، جذرياً، عن تلك التي سادت بعد الحرب العالمية الثانية، والتي تكلّلت بالقضاء على النازية، بعد حرب دامت أكثر من خمسة أعوام، وخلّفت دماراً واسعاً، وكان من نتائجها قيام الحرب الباردة، وتقسيم أوروبا بين معسكرَيْن، غربي، يدور في الفلك الأميركي، وشرقي، متحالف مع الاتحاد السوفييتي. ولكنّ ذلك لم يمنع أوروبا الغربية من أن تنعم بفترة مديدة من الهدوء، الذي أصبح مُهدّداً بسبب تقدّم اليمين المُتطرّف، الكفيل بتوليد توتّرات على مستويات كثيرة، سياسية، اجتماعية، واقتصادية، ومن شأنه أن يخلط الأوراق، ويزعزع الاستقرار في أكثر من بلد، وذلك بسبب ملفّات الهجرة، والإسلاموفوبيا، والعنصرية، التي تُشكّل أضلاع مثلث برنامج اليمين المُتطرّف الانتخابي. ويعد صعود اليمين المُتطرّف نتيجة الفشل الذي واجه

معركة رفح لن تحسم الحرب لصالح الكيان الصهيوني

حسن نافعة

حسم بنيامين نتنياهو أمره أخيراً، وقرّر اجتياح مدينة رفح، ضارباً بذلك عرض الحائط بكلّ النصائح التي قُدّمت له من أطراف عديدة، عالمية وإقليمية، محذّرة إياه من المقامرة بخطوة على هذا القدر من الخطورة. ظاهرياً، تبدو هذه النصائح مدفوعة بعوامل إنسانية بحتة، فرفح مدينة صغيرة يتكدّس فيها ما يقارب مليوناً ونصف مليون من البشر، انسدّت أمامهم كلّ طرق النجاة، ولم يعد لديهم أماكن أخرى يمكن النزوح إليها، ما يعرّض مئات الآلاف منهم لمخاطر جسيمة. أمّا باطنياً، فتبدو هذه النصائح والتحذيرات مدفوعةً باعتبارات أخرى، تتعلّق بالحرص على سمعة إسرائيل ومستقبلها، أكثر ممّا تتعلّق بالحرص على حياة الفلسطينيين وكرامتهم. صحيح أنّ التكلفة الإنسانية لاجتياح مدينة مكتظة بهذا الكمّ الهائل من البشر قد تكون أكبر ممّا يمكن للضمير الإنساني أن يتحمّله، غير أنّ الأطراف الحليفة للكيان الصهيوني، وفي مقدّمتها إدارة بايدن، تبدو معنية باستئصال «حماس» نهائياً من معادلة السياسة والحكم في المنطقة بأكثر من عنايتها بأرواح الفلسطينيين، الذين سقط منهم حتّى الآن ما يقارب مائة وخمسين ألف نسمة، من دون أن تحرّك ساكناً. إذ كان يمكن لإدارة بايدن تجنّب وقوع هذا الكمّ الضخم من الخسائر في الأرواح، لو أنّها لم تزوّد، منذ البداية، الكيان الصهيوني بقنابل غير موجّهة تزن الواحدة منها طناً أو أكثر. لذا، يمكن القول إنّ اعتراض إدارة بايدن على اجتياح مدينة رفح جاء، على الأرجح، لأسباب تتعلّق باحتمالات فشله، وعدم التأكّد من قدرته على تحقيق الأهداف المرجوة منه. فلو أنّها كانت على يقين من أنّ هذا الاجتياح سيؤدي فعلاً إلى القضاء التام على «حماس»، لما تردّدت مطلقاً في تأييده ودعمه، بصرف النظر عن أيّ خسائر بشرية متوقّعة في صفوف المدنيين الفلسطينيين.

يرى نتنياهو أنّ لديه أسباباً تُحتّم عليه القيام باجتياح رفح. فقد صرّح أكثر من مرّة بأنّ جيشه تمكّن من تحطيم العمود الفقري للبنية العسكرية لحركة حماس، التي لم يتبقّ منها سوى أربعة كتائب تتمركز جميعها في منطقة رفح. لذا، فهو يعتقد أنّه سوف يكون من المستحيل إعلان النصر النهائي في معركة «السيوف الحديدية» إلا بالقضاء التام على هذه الكتائب المُتبقّية، خصوصاً أنّها تضمّ معظم القيادات العليا في الجناح العسكري، ويرى أنّ بقاءها سيشكّل مصدر تهديد دائماً، ليس لأمن إسرائيل فحسب، وإنّما لأمن السلطة التي سيعهد إليها تولي مسؤولية إدارة قطاع غزّة عقب انسحاب الجيش الإسرائيلي منه. بل إنّه ذهب إلى أبعد من ذلك كثيراً حين اتهم كلّ من يعترض على دخول رفح بأنّه لا يريد لإسرائيل أن تنتصر، وبأنه يسعى لحرمانها

> الأطراف الحليفة للكيان الصهيوني، وفي مقدّمتها إدارة بايدن، تبدو معنية باستئصال «حماس» نهائياً من معادلة السياسة والحكم في المنطقة

> على إسرائيل أن تختار بين حرب استنزاف مع الفلسطينيين، قد تستمرّ سنوات طويلة، أو حربٍ إقليميةٍ شاملةٍ مع محور المقاومة بقيادة إيران

من نصر كامل وشيك. ولتهدئة المخاوف الأميركية، أعلن نتنياهو، فور اتخاذه قرار الاجتياح، أنّ العمليات العسكرية في رفح ستكون محدودة وعلى مراحل. غير أنّ ما يجري على أرض الواقع يُؤكّد أنّنا إزاء عملية عسكرية كبيرة، حتّى وإن جرت على مراحل، وأنّ أعداد الفلسطينيين الذين طَلَب منهم الجيش الإسرائيلي مغادرة منازلهم في شرق مدينة رفح بلغ، حتّى كتابة هذه السطور، نحو نصف مليون نسمة. لذا، فالأرجح ألا تتوقف هذه العملية قبل اجتياح منطقة رفح بالكامل، والقضاء التام على أيّ وجود مسلح فيها.

غير أنّ معظم الخبراء العسكريين والسياسيين المُستقلّين، من داخل إسرائيل ومن خارجها، يشكّكون في صحّة هذه الادعاءات، التي يرون أنّها بنيت على أهواء ومصالح شخصية لا تخدم إلا نتنياهو. فليس صحيحاً أنّ الجيش الإسرائيلي قضى على معظم البنية العسكرية التحتية أو أنّ ما تبقّى من قوات «حماس» تتمركز في مدينة رفح. فكلّ الدلائل تشير إلى أنّ حماس، ومعها باقي فصائل المقاومة الفلسطينية المسلّحة، لا تزال قادرة على العمل من أيّ مكان في قطاع غزّة، بما في ذلك الأماكن التي يدّعي الجيش الإسرائيلي أنّه يسيطر عليها فعلياً، وقضى فيها على كلّ مقاتلي «حماس»، بل وتمكّنت من إلحاق خسائر فادحة بالجيش الإسرائيلي، الذي لم ينجح في السيطرة الكاملة على أيّ منطقة في القطاع. ويعتقد بعضهم أنّ السبب الوحيد وراء إصرار نتنياهو على اقتحام رفح يكمن في أنّ له مصلحةً شخصيةً مباشرةً في إطالة أمد الحرب، لأنّ توقّفها سيؤدي إلى تفكّك وسقوط الحكومة، ناهيك عن المطالبة بتشكيل لجان تحقيق مُستقلّة تبحث في أسباب الفشل الذي منيت به الأجهزة السياسية والأمنية والعسكرية، وعجز هذه الأجهزة عن التحسّب والاستعداد لما وقع في 7 أكتوبر (2023)، ثمّ عن التعامل معه لاحقاً بالكفاءة الواجبة. ولأنّ نتنياهو يدرك جيّداً أنّه لن يكون بمقدور الائتلاف الحكومي الحالي الفوز بأغلبية المقاعد في الكنيست في أيّ انتخابات تشريعية مُبكّرة تجرى عقب توقّف الحرب، ما يعني أنّه سيفقد حتماً موقعه رئيساً للوزراء، وسيصبح بالتالي معرضاً للملاحقة القضائية، وربما ينتهي به المطاف في السجن، فمن الطبيعي أن يلجأ إلى كلّ الحيل والمناورات التي تساعده في تماسك الائتلاف الحاكم، خصوصاً أنّ أحزاب الصهيونية الدينية كثيراً ما هدّدت بالانسحاب فور توقّف إطلاق النار.

رغم ما تتمتع به وجهة النظر هذه من وجاهة، إلا أنّني أعتقد أنّها لا تقدّم تفسيراً مقنعاً لمجمل الأسباب التي تدفع نتنياهو إلى الإصرار على مواصلة الحرب، وعلى اجتياح منطقة رفح. فالواقع أنّ أغلبية الناخبين الإسرائيليين، وليس نتنياهو وحده أو الجناح الأكثر تطرّفاً في حكومته، ما زالت تُؤيّد مواصلة الحرب إلى أن يُقضى نهائياً على المقاومة الفلسطينية المُسلّحة، على الرغم من أنّها لم تعد تثق بنتنياهو كثيراً، وهو ما تُؤكّده معظم استطلاعات الرأي التي أجريت أخيراً في إسرائيل. فإذا أضفنا، إلى ما تقدّم أنّ النخبة السياسية في إسرائيل تعاني من انقسامات حادّة، وتفتقر إلى أيّ رؤية موحّدة لما ينبغي أن يكون عليه مستقبل الحكم في قطاع غزّة، وأيضاً لكيفية التعامل مع القضية الفلسطينية نفسها عقب توقّف القتال، لتبين لنا أنّ المشكلة لا تكمن في نتنياهو وحده أو في الجناح الأكثر تطرّفاً في حكومته، ولكنها تكمن بصفة خاصة في البنية الحالية للمجتمع الإسرائيلي نفسه، وهي بنية تعكس عُمق المأزق الذي يواجه المشروع الصهيوني في المرحلة الراهنة.

والواقع أنّ معظم فصائل اليمين الحاكم في إسرائيل ترفض عودة السلطة الفلسطينية، حتّى بعد «تجديدها»، إلى إدارة قطاع غزّة عقب توقّف القتال هناك، وتبدو ملتفّةً حول شعار «لا لحماسستان ولا لفتحستان في قطاع غزة»، وهو شعار صكّه نتنياهو أخيراً. أيّ أنّ معظم شرائح المجتمع الإسرائيلي تحرص مع نتنياهو على أن يظلّ القطاع منفصلاً سياسياً عن الضفة، كي يبقى الشعب الفلسطيني مُشتّتاً على الصعيدين الجغرافي والسياسي. ولأنّها، إجمالاً، ترفض فكرة الدولة الفلسطينية من الأساس، بل وبذلت جهوداً متضافرة طوال العقود الثلاثة الأخيرة لإجهاض الفكر التي تنادي بإقامة دولة فلسطينية مُستقلّة كافّة، فليس من المُتوقّع أبداً أن تغيّر الآن مواقفها. والأرجح أن يواصل الائتلاف اليميني الحاكم الآن في إسرائيل الجري وراء أوهامه، الساعية إلى «تحقيق النصر المُطلق في معركة غزّة». فهو يعتقد أنّ النصر في هذه المعركة هو الخطوة الأولى والأساسية على الطريق المُفضي إلى كسب الحرب، وكسبُ الحرب لن يتحقّق بدوره إلّا بتصفية محور المقاومة، بمكوناته كلّها، بما في ذلك إسقاط النظام الإيراني أو على الأقلّ تدمير برنامجه النووي، الذي يعتقد بعضهم أنّه دخل مرحلة حاسمة من شأنها مساعدة إيران على إنتاج قنبلة نووية خلال فترة زمنية وجيزة. غير أنّ الجري وراء أوهام من هذا النوع لن يمكّن اليمين الحاكم في إسرائيل من تحقيق أيّ إنجاز، والأرجح أن يُؤدّي إلى تعميق مأزق المشروع الصهيوني إلى أن يبدأ في الانفجار من داخله. فكلّ الدلائل تشير إلى استحالة القضاء على «حماس» عسكرياً، وأنّه كلّما توغل الجيش الصهيوني في عملية اجتياح رفح عسكرياً، التي يُتوقّع أن تستغرق شهوراً طويلة، انغرست أقدامه عميقاً في رمال غزّة، وتحوّلت المعركة فيها، وفي بقية مدن القطاع، إلى حرب استنزاف طويلة الأمد بالنسبة إلى الكيان الصهيوني، وإلى حرب تحرير حقيقية بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني.

يُتوقّع أن يصل مستشار الرئيس بايدن للأمن القومي جيك سوليفان إلى إسرائيل يوم الأحد المُقبل (19 مايو/ أيار الحالي)، في محاولة أخيرة لإقناع حكومة إسرائيلية تبدو في حاجة ماسّة إلى من ينقذها من نفسها بقبول هدنة طويلة الأمد، تسمح بتبادل الأسرى والمُحتجَزين، وذلك وفقاً للصيغة الأخيرة التي اقترحها الوسطاء وقبلتها «حماس» أو صيغة قريبة منها. فإدارة بايدن في حاجة ماسّة إلى تهدئة الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط قبل انتخابات الرئاسة القادمة، أمّا حكومة نتنياهو فتبحث عن «نصر مطلق» لن تستطيع أبداً أن تحصل عليه عبر الاجتياح العسكري لمنطقة رفح. وإصرارها على تحقيقه سيدفع المنطقة برمّتها إلى مفترق طرق يتعين على إسرائيل عنده أن تختار بين حرب استنزاف مع الفلسطينيين، قد تستمرّ سنوات طويلة، أو حربٍ إقليميةٍ شاملةٍ مع محور المقاومة بقيادة إيران. ستخرج إسرائيل خاسرة في كلتا الحالتين. فهل ينجح سوليفان هذه المرة في إنقاذ إسرائيل من نفسها؟

(أستاذ جامعي مصري)

رسالة إلى اللجنة المركزية والمجلس الثوري لحركة فتح

إبراهيم فريحات

في نقاشي مع أحد الأصدقاء، المسؤولين في حركة فتح، بشأن الصمت الذي يلفّ الحركة تجاه الإبادة الجماعية في غزّة، أجابني قائلاً: «نحن لا نعمل عند السنوار، فلم يستشرنا بما قام به في السابع من أكتوبر». كثيرون يؤمنون بهذا المنطق، خصوصاً أنّ قرارات الحرب والسلم تكون عادة بإجماع القوى الفاعلة، وليست حكراً بيد فصيل على حساب الفصائل الأخرى. كذلك، فإنّ قرارات التفرّد، بغض النظر عن مصدرها، كان الانقسام الفلسطيني المشؤوم سبباً رئيسياً ومباشراً لها. وإذا ما سلّمنا بهذا المنطق، فمن الضروري الاتفاق على تعريف المحنة التي يعيشها الشعب الفلسطيني، في الوقت الراهن، والتي تتمثّل ببساطة متناهية في إبادة جماعية ترتكب على مدار أشهر في حقّ جزء من الشعب الفلسطيني في قطاع غزّة، تزامناً مع مخطّطات سياسية إسرائيلية لتصفية القضية الفلسطينية برمتها، أو تحويل مسار التحرّر الوطني باتجاه خلق كينونة مُلحَقةٍ أمنياً بالاحتلال، وبشكل مستدام. لا يفيد كثيراً البحث، الآن، في كيف وصلنا إلى هذه المرحلة، ومن هو المسؤول عنها، إذ من الممكن البحث المُستفيض في هذه القضايا بعد وقف الإبادة، وإجهاض المخطّطات السياسية المرافقة لها، لتتم مساءلة المُخطئ والمتهوّر والمتقاعس، وليتحمّل كلٌّ مسؤولياته بعد ذلك، إذ لا يخلو مجتمع من مبدأ «المساءلة» إلا وكان مصيره الفوضى والتفكّك. لكنّ الأولوية التي لا تنافسها أخرى، في المرحلة الراهنة، هي وقف الإبادة والتهجير في حقّ قطاع غزّة، على الأقلّ حتّى لا تكون الضفّة الغربية هي الخطوة التي تليها. لقد أقرّ القاصي والداني بهذا التعريف للمحنة الوطنية الحالية، وعمل على أساسها، إذ لم تتوجه جنوب أفريقيا إلى محكمة العدل الدولية، ولم تقاضِ نيكاراغوا ألمانيا في المحكمة نفسها لأنّهما يعملان عند يحيى السنوار، ولم ينطلق مئات الآلاف في مظاهرات غاضبة في شوارع لندن وباريس وواشنطن وبغداد وبيروت، ولم ينتفض طلاب جامعات كولومبيا وهارفارد وأكسفورد وجورج واشنطن، لأنّهم يأتمرون بأمر السنوار، ولم يقتحم موظّفو شركة غوغل مكتب رئيسها ويعتصموا به، ولم يستقل موظّفو الإدارة الأميركية إلا بسبب

> أتحدّث إليكم ليس من باب النقد ولا تسجيل النقاط، فكلّ الحسابات تسقط في حضور الإبادة في غزّة

> الأولوية التي لا تنافسها أخرى هي وقف الإبادة والتهجير في حقّ قطاع غزّة، على الأقلّ حتّى لا تكون الضفّة الغربية هي الخطوة التي تليها

المسؤولية الإنسانية التي تجمعهم مع طلاب الجامعات الأميركية والبريطانية، وحكومات عالم الجنوب، التي استنفرت المحاكم الدولية لوقف الإبادة الجماعية في غزّة. هذا هو جوهر المأساة الإنسانية التي يعايشها أبناء قطاع غزّة، في الوقت الراهن، وليس مَنْ شاور مَنْ، ومَنْ يعمل لدى مَنْ.

تقع عليكم مسؤولية وطنية وإنسانية وتاريخية لبلورة موقف واضح، وخطاب غير قابل للتأويل، بالالتزام بحماية الشعب الفلسطيني في كلّ مكان، وعدم التهاون مع قتلته. هي مسؤولية تتطلّب استنفار الطاقات الكامنة في حركتكم «فتح»، التي قادت الحركة الوطنية الفلسطينية عقوداً، للمساهمة في الجهود الدولية الرامية لوقف المقتلة في غزّة. بالإضافة إلى ذلك، عليكم مسؤولية تاريخية تجاه الحركة التي تنتمون إليها، والتي لم يقصّر قادتها التاريخيون، وزملاؤكم في اللجنة المركزية والمجلس الثوري، في تقديم دمائهم من أجل أن يوصلوها إليكم لتكملوا المسيرة بعدهم، تجاه التحرير وريادة المشروع الوطني الفلسطيني. ماذا ستقولون لصلاح خلف وخليل الوزير وسعد صايل وأبو علي إياد، وأنتم في موقع صنع القرار الحركي، ولكنكم تقفون شهوداً على إبادة جزء من الشعب الفلسطيني وتصفية مشروعه الوطني؟ أحد أعضاء المجلس الثوري، الذي أقدّره كثيراً، أجاب في ندوة عامة، قبل أيام، عن سؤال بشأن «صمت حركة فتح» تجاه المقتلة في غزّة، قائلاً: «إنّ هناك حواراً داخلياً» في حركة فتح.. حقاً؟ بعد سبعة أشهر من الإبادة، وذبح عشرات الآلاف، ما زالت فتح تتحاور داخلياً لبلورة موقف. يذكّرني ذلك بقول الشاعر مظفّر النواب» «كيف يحتاج دم بهذا الوضوح إلى معجم طبقي لكي يفهمه»(!)

لديكم كثير تقومون به تجاه شعبكم، في هذه المرحلة التاريخية الحاسمة، وبما يتوافق مع رؤيتكم أنتم، وفي إطار البرنامج السياسي لحركة فتح، وليس ضمن رؤية السنوار أو غيره. لم أسمع أحداً يطالب حركة فتح بإشعال جبهة عسكرية في الضفّة كما حدث في الانتفاضة الثانية، ولكن مجال العمل السياسي على الساحة الدولية مفتوح أمامكم. فأنتم مقبولون دولياً، وحركتكم غير مرهقة بأحداث السابع من أكتوبر، تشرين الأول (2023)، وبرلمانات العالم وحكوماته وجامعاته ونقاباته متاحة لكم. الإعلام الغربي الذي يُعتبَر شريكاً متواطئاً في الإبادة، منذ اليوم الأول، مفتوح لكم، ويمكنكم التقليل من انحيازه الأعمى والموجّه. ولكم في بعض من زملائكم، الذين كسروا حالة الصمت الفتحاوي، ولم يغيبوا عن حالة الفعل، منذ اليوم الأول للمذبحة، سواء في المجال السياسي أو الإعلامي، مثل رياض منصور في مكتب فلسطين في الأمم المتحدة، وحسام زملط في سفارة فلسطين في لندن، وغيرهم، أسوة حسنة.

على الصعيد الوطني، حركة فتح (أنتم)، هي التي تملك مفاتيح الوحدة الوطنية، التي هي أحوج ما تكون إليها القضية الفلسطينية اليوم. ألا تذكرون كيف شكّلتم وقدتم القيادة الوطنية المُوحّدة في الانتفاضة الأولى، وكيف سجّلتم دروساً في العطاء والتضحية وقيادة الانتفاضة لسنوات عديدة، ما الذي جرى لكم؟ هذا تاريخكم أنتم، وهو يستصرخكم، اليوم، في المرحلة التي تعاظمت فيها الهجمة الصهيونية الشرسة على الشعب الفلسطيني وقضيّته. كونوا أوفياء لتلك المرحلة ناصعة البياض، وبادروا إلى تشكيل قيادة مُوحّدة في الوطن، فلستم بحاجة إلى استيراد دروس وتجارب من الخارج، وتراثكم النضالي يعجّ بهذه التجارب المُشرّفة. في الضفّة الغربية، هناك كثيرون من أبناء شعبكم ممّن هم بحاجة إليكم، ومجال العمل المُقاوم بنموذج الانتفاضة الأولى متاح لكم. قاطفو الزيتون، في برقة والمغير ونعلين والنبي صالح وبيتا، بحاجة إلى الوقوف معهم صفّاً واحداً، لحمايتهم من هجمات المستوطنين المسعورة. بالعمل الشعبي السلمي يمكن بناء السلاسل البشرية التي توفّر لهم الحماية، إذ لا داعي لانتظار عقوبات أميركية تفرض على أفراد من المستوطنين لا يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة. أنتم في مواقع القيادة وصنع القرار، فلماذا لا تتحركون إلى مؤازرتهم وتثبيتهم في بيوتهم، وفي حقول زيتونهم. قطاع الإغاثة وإعادة البناء في غزّة، في مجالات الصحّة والتعليم والاقتصاد، والقطاع الإنساني كلّه، أحوج ما يكون لتحرّك فاعل للتخفيف مما يعانيه أبناء غزّة هاشم من معاناة لم يشهد لها العصر الحديث مثالاً. يمكنكم التحرك على هذا الصعيد في الساحات المحلّية والدولية، وتأثيركم سيكون مشهوداً له.

ثمّ إنّ هناك حركتكم أنتم، الرائدة تاريخياً، والمترهّلة الآن، بعدما مضت ثماني سنوات على عقد مؤتمرها العام السابع. لماذا لا يعقد المؤتمر العام الثامن، الذي بموجب النظام الداخلي للحركة كان يجب انعقاده قبل أربع سنوات من الآن؟ لماذا لا تفعّلون المؤسّسات التنظيمية لحركة فتح لتأخذ دورها في هذه المرحلة التاريخية الحاسمة؟ تعلمون جيداً أنّ هناك تفرّداً في القرار في داخل الحركة الآن. هذا التفرّد لا يفيدكم ولا يفيد الحركة، ولا يفيد المُتفرّد أيضاً. عندما تكون هناك لجنة مركزية ومجلس ثوري فاعلان فإنّ الضغوط الأميركية ستخف على المُتفرّد، وتُحسَب حساب مؤسّسات الحركة، لأنّ صنع القرار مُشتركٌ وموزّع على الأطر التنظيمية في داخل الحركة، ولن يصبح مطلوباً تعيين «نائب رئيس» يتم تجاوزه بعدها، و»سلطة فلسطينية متجدّدة» بعقيدة أمنية جديدة، تتفوّق على «عقيدة دايتون» في توفير الشعب المُحتلّ الحماية الأمنية لمُحتلّيه. انظروا كيف يختبئ بنيامين نتنياهو خلف بتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير كلّما تعرّض لضغط دولي، متذرّعاً بأنّهما سيسقطان حكومته، وما عليه إلا أن يستجيب لهما. والقائمة تطول في ما يمكنكم عمله من أجل الوطن، ومن أجل حركتكم، ولا مجال لذكرها جميعاً هنا.

إخوتي! أتحدّث إليكم ليس من باب النقد ولا تسجيل النقاط، فكلّ الحسابات تسقط في حضور الإبادة الجماعية في غزّة. أعرف كثيرين منكم، بحكم تاريخي في حركة فتح، وأعرف التاريخ النضالي المُشرّف لعديد منكم في الانتفاضة الأولى، وفي بيروت، وفي كلّ ساحات النضال الأخرى. ولكن، من المُهمّ التذكير بأنّ ما يحدث الآن هو إبادة جماعية سيحاسبنا التاريخ عليها، وبالذات كلّ من كان بموقع المسؤولية، ولن تنتهي كأيّ حدث سياسي عابر. فالإبادة الجماعية التي ارتكبتها ألمانيا في ناميبيا في عام 1904 ما زالت تُناقَش، حتّى اليوم، في أروقة البوندستاغ (البرلمان) الألماني، حيث اعترفت بها ألمانيا إبادةً في عام 2015 فقط، حينها نوقشت المسؤوليات ومن يتحمّلها من الحكومة الألمانية. لي أصدقاء كثيرون منكم، فلا تريدون، ولو من باب الصداقة والوفاء على الأقلّ، أن تنتهي مسيرتكم النضالية، التي قدّمتم خلالها كثيراً، بالصمت والغياب عن ساحة الفعل في ظلّ واحدة من أفظع أنواع الإبادة الجماعية التي شهدها المجتمع الإنساني في العصر الحديث، والتي سيشكّل الموقف منها الإرث السياسي لكلّ من كان في موقع صنع القرار وقت حدوثها. هذا لا يليق بكم، ولا بتاريخكم، ولا تستحقّون ذلك. لا أدّعي الإلمام بالأسباب التي تمنعكم من التحرّك لأخذ مكانكم الطليعي في قيادة المشروع الوطني الفلسطيني، ولكن أمام كلّ منكم خيار الاستقالة من موقع صنع القرار ليتجنّب محاكمة التاريخ على موقفه، الآن، ببقائه في موقعه. سيسجّل الموقف الصامت لحركة فتح باسم من يصنع القرار فيها، ومن يحجز موقعاً في أطرها التنظيمية. أخيراً، لا يسعني إلا أن أذكّركم بمقولة المناضل من أجل العدالة والحرية، الثائر مارتن لوثر كينغ، الذي قال إنّنا «في النهاية لن نتذكر كلمات أعدائنا، ولكن صمت أصدقائنا». اللهم إنّي قد بلغت!

(أكاديمي فلسطيني في الدوحة)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **معن البياري** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads